الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على البروتوكول المالي وملحقه المبرمين على التوالي في 28 ديسمبر 2017 و31 جانفي 2018 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية والمتعلقين ببرنامج الدعم المخصص لفائدة المؤسسات الصغـرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة التونسية

(2018 / 84)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 14 / 11 / 2018

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** نص البروتوكول.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 06 / 03 / 2019

رئيس اللجنـة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهـادي بن ابراهـم

مقررة اللجنـة: ليلى الحمرونـي

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعـد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 30 نوفمبر 2018
جلسة اللجنة: 27 فيفري 2019 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 06 مارس 2019 **نائب رئيس اللجنة :** الهادي بن ابراهم **المقرر المساعد:** حسام بوننـي

I ـ تقديم المشروع:

في إطار التعاون الاقتصادي والمالي التونسي الفرنسي، أسندت الحكومة الفرنسية إلى بلادنا بمقتضى البروتوكول المالي المبرم بين البلدين بتاريخ 28 ديسمبر 2017، اعتمادات مالية بـ 15 مليون أورو تتكون من قرض بـ 12 مليون أورو وهبة بـ 3 مليون أورو وذلك لإنجاز المشاريع الاستثمارية التي تندرج ضمن أولويات التنمية الاقتصادية لبلادنا لا سيما تلك المتعلقة بمساندة تطوير المؤسسات والصناعات الصغرى والمتوسطة.

وخلال الزيارة التي أداها الرئيس الفرنسي لتونس يومي 31 جانفي و01 فيفري 2018 تمّ التوقيع على ملحق البروتوكول المالي المذكور، وقع بمقتضاه الترفيع في مبلغ الاعتمادات المرصودة من 15 إلى 30 مليون أورو (بمضاعفة كل من مبلغ القرض والهبة) مع اعتماد نفس الشروط المبينة كالآتي:

- القطاعات المستهدفة: جميع القطاعات والأنشطة القانونية،
- المؤسسات المستفيدة: المؤسسات التي يكون رأس مالها ذا أغلبية تونسية ولا يتعدى حجم استثماراتها 15 م.د بما في ذلك استثمارات التوسعة ورأس المال المتداول،
- موضوع القرض: شراء معدّات وخدمات ذات منشأ فرنسي مع إمكانية تمويل معدات وخدمات تونسية أو أجنبية في حدود 30 % من مبلغ كل عقد توريد على أن يتحمل المزودون الفرنسيون مسؤولية تنفيذ العقود،
- شروط القرض: يسدد القرض من طرف الحكومة التونسية بدون فائدة على 15 سنة منها فترة إمهال بـ 10 سنوات،
- موضوع الهبة: تغطية إجراءات الموافقة لفائدة المؤسسات المستفيدة لا سيما التدريب والمساعدة الفنية وذلك في حدود 25 % من قيمة القرض،
- مبلغ التمويل: بين 100 ألف أورو كحد أدنى و2 مليون أورو كحد أقصى،
- آخر أجل لإدراج المشاريع: 31 ديسمبر 2019،
- آخر أجل للسحب: 31 ديسمبر 2020،

- تقييم المشاريع: يجوز للجانب الفرنسي القيام بتقييم المشاريع الممولة ويمكن للجانب التونسي المشاركة في ذلك والانتفاع مباشرة بنتائج الدراسة،
- تعهدات خاصة: يحرص الطرفان ويتفقان على مكافحة الفساد في الصفقات التجارية الدولية وعلى ضرورة تشجيع احترام المعايير البيئية والاجتماعية المتعارف عليها من طرف المجتمع الدولي.

وفي إطار تطبيق أحكام هذا البروتوكول، تمّ التنصيص على إمضاء اتفاقية مالية بين البنك المركزي التونسي المتصرف باسم ولحساب حكومة الجمهورية التونسية وبنك Natixis المتصرف باسم ولحساب حكومة الجمهورية الفرنسية، توضح إجراءات إعادة الاقراض للبنوك وللمؤسسات وأساليب استعمال الموارد وتسديد القرض.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 27 فيفري 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص البروتوكول والملحقة.

وأثناء النقاش، ثمّن أغلب النواب مشروع هذا القانون والمتضمن للبروتوكول المالي المتعلق بإسناد الحكومة الفرنسية للجمهورية التونسية اعتمادات مالية لإنجاز المشاريع الاستثمارية التي تندرج ضمن أولوياتنا الاقتصادية وخاصة لتطوير المؤسسات والصناعات الصغرى والمتوسطة في شكل قرض ميسّر وهبة.

من ناحية أخرى، ثمّن عدد من النواب مسألة مضاعفة الاعتمادات المرصودة في هذا البرتوكول من 15 إلى 30 مليون أورو وهو ترفيع يشمل مبلغ القرض والهبة لتستفيد جميع القطاعات والمؤسسات التي يكون رأس مالها ذات أغلبية تونسية ولا يتعدى حجم استثماراتها 15 م.د بما في ذلك استثمارات التوسعة ورأس المال المتداول وهذا من شأنه أن يساعد المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية على إعادة الإقلاع للمساهمة في خلق الثروة ودفع عجلة النمو.

كما أشاد أغلب النواب بالشروط المالية للقرض الذي يندرج في إطار التعاون الاقتصادي والمالي التونسي الفرنسي موضحين أن هذا القرض يعتبر بمثابة هبة باعتباره قرض بدون فائدة مع فترة 10 سنوات إمهال إلى جانب هذه الشروط الميسّرة فإن هناك هبة ستُسند في حدود 25 % من قيمة القرض ستوجّه لتغطية إجراءات الموافقة لفائدة المؤسسات المستفيدة لا سيما التدريب والمساعدة الفنية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

نائب رئيـــس اللجنـــة	**المقرر المساعد**
الهادي بن ابراهم	حسام بونني